البناء
السنة السابعة / الاثنين / 18 كانون الثاني 2016 / العدد 1982
Seventh year / Monday / 18 January 2016 / Issue No. 1982

معاناة اللاجئين نتيجة سياسة «أونروا»

◆ عباس الجمعة*

أمام ما يُعانيه اللاجئون الفلسطينيون من عذابات الحياة وقهر في مخيّمات لبنان، أتت تخفيضات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، على الصعيد الصحي، لتزيد حجم معاناة شعب يتطلع إلى عودته لدياره.

السؤال بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» التي تأسّست بعد نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيره عن أرضه، بموجب قرار من الأمم المتحدة في 1949/12/8 وبموجب قرار الجمعية العامة رقم (302)، بعد أن كانت منظمة الصليب الأحمر الدولي هي التي ترعى اللاجئين منذ نكبة 1948، وحتى مباشرة «أونروا» عملها في نهاية العام 1949. من ذلك التاريخ، دأبت «أونروا» على تنفيذ برامج إغاثة شهرية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات كافة، وكانت تعطي حصّة غذائية كاملة لكلّ لاجئ شهرياً، بالإضافة إلى برامج التعليم والصحة وبناء الوحدات السكنية، والتغذية المكمّلة (المطاعم)، وأسست مراكز الشباب ومراكز النشاط النسوي والمعاهد التعليمية لأبناء اللاجئين، واستمرت في تقديم هذه البرامج حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي. وبعد أن بدأ الوضع الاقتصادي للاجئين بالتحسّن نوعاً ما، بدأت بالتقليص التدريجي الممنهج لخدمات الإغاثة والخدمات التكميلية، فألغت توزيع القرطاسية في المدارس على الطلبة اللاجئين، وأوقفت برنامج التغذية المكمّلة، واقتصرت برامج الإغاثة على حالات العسر الشديد (الشؤون الاجتماعية) ورفعت مظلتها عن مراكز الشباب مع مطلع تسعينيات القرن الماضي ثمّ أتبعتها بمراكز النشاط النسوي ومراكز الخياطة، وحتى بداية القرن العشرين اقتصرت خدمات «أونروا» على الصحة والتعليم والإغاثة لحالات العسر الشديد، وتقليص الخدمات رافقه التوظيف بعقود مؤقتة.

بعد إتفاق «أوسلو»، بدأ التقليص يأخذ منحى جديداً أكثر تنظيماً وتعقيداً وغير لافت للانتباه على صعيد الخدمات المقدّمة للاجئين؛ ومن جهة أخرى على العاملين. فعلى صعيد الخدمات أصبحت ميزانية البرامج الأساسية (التعليم والصحة والشؤون) تنتقل من الميزانية العامة إلى ميزانيات الطوارئ وما بقي على الميزانية العامة يتعلق معظمه 80 في المئة برواتب الموظفين، ومن هنا أصبحنا نلحظ متلازمة تقليص الخدمات للاجئين وللموظفين، كما ابتدعت الوكالة الأممية نظاماً جديداً للتوظيف (عقود جديدة). وهي عقود مؤقتة بمدة أقصاها 4 سنوات، وهي عقود ظالمة ليس للموظف الذي يعمل بموجبها أتعاب نهاية خدمة ولا توفيرات، والخطورة في الموضوع أنّ «أونروا» شرعت بالتوظيف على هذا العقد لوظائف دائمة، فأصبحنا نرى أطباء ومهندسين وممرّضين وأخصائيّي علاج طبيعي وكتبة وباحثين اجتماعيين وسائقين إلخ... من كل البرامج باستثناء التعليم، يعملون بموجب هذه العقود، وبعد فترة أقدمت «أونروا» في شهر حزيران 2011 على تغيير اسمها على موقعها الرسمي، فبدلاً من «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» أصبح «وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى»، بعد أن حذفت منه كلمتي الإغاثة والتشغيل. وبعد احتجاج رسمي وشعبي في الأقاليم المختلفة تراجعت «أونروا» عن قرارها بتغيير الاسم.

لكنّ الوكالة استمرت، على أرض الواقع، في سياسة تقليص الإغاثة والتشغيل وفق مخطط مدروس لتصفية «أونروا» كعنوان مهمّ لقضية اللاجئين قبل حلّ تلك القضية وفق القرار (194) الصادر عن الأمم المتحدة والقاضي بالعودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

وفي ظل هذه الأوضاع استمرت هذه السياسة التي تنذر بكارثة حقيقية على اللاجئين الفلسطينيين، ولم نرَ أيّ تحرك فلسطيني رسمي يُلزم وكالة الغوث بالتحرك سريعاً لإنقاذ الوضع الإنساني داخل المخيمات ووقف الإجراءات، وخاصة على المستوى الصحي، علماً أنّ وكالة الغوث تعيش مرحلة من الفساد الذي بدأ يطفو إلى السطح، فبدلاً من مساعدة اللاجئين على الصمود، والتمسك بحق العودة إلى ديارهم التي أُخرجوا منها والتعويض العادل لهم، تريد من الفلسطيني أن يعيش مرارة عذابات اللجوء والشتات من خلال فصول جديدة من الإهمال المتعمّد من «أونروا» والمجتمع الدولي وغيرها من المرجعيات في تأمين تكاليف الطبابة والاستشفاء أو الموت على أبواب المستشفيات تحت حجة الأزمة المالية التي أعلنت عنها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

أمام ما يتعرّض له اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات لبنان، نجد أنّ هناك محاولات تجري من دول عربية وأوروبية تسعى إلى توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم الحالية أو تهجير الجزء الأكبر منهم، تحت يافطة عقد مؤتمر دولي لإنهاء الصراع مع العدو الصهيوني، في ظل الوضع الإقليمي البائس الذي تعيشه الشعوب العربية بشكلٍ عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص، من انقسام وتشرذم وتفتّت، وقد انعكست أحداث الإقليم واهتزازاته بشكل مباشر على الصراع العربي الصهيوني، لا سيما قضية اللاجئين الفلسطينيين.

منذ بداية الصراع العربي الصهيوني عموماً، ومنذ تاريخ نكبة الشعب الفلسطيني وإقامة دولة الاحتلال على الأرض الفلسطينية التاريخية، لم تتوقف المُخطّطات الساعية إلى استئصال وشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين أبداً، عبر التعاون المتواصل بين القوى الاستعمارية والإمبريالية والحركة الصهيونية والقوى العربية الرجعية، حيث تلعبُ الإدارة الأميركية الدور البارز فيه، عبر العديد من المشاريع الهادفة إلى تهجير اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم، وتصفية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

أمام كلّ ذلك، على «منظمة التحرير الفلسطينية» اليوم أن تقوم بدورها في متابعة قضايا وحقوق اللاجئين في لبنان والضغط على وكالة «أونروا» من خلال التحرُّك على المستويات الدولية، وضرورة الاهتمام بمستشفيات ومراكز الهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان من حيث التجهيزات وتوفير الأطباء والأدوية والتقنيات الحديثة، في كلّ مخيمات الشعب الفلسطيني.

لذلك لا بدّ من استنفار الاتجاهات كلّها، عبر حملة شعبية، عارمة من أجل وحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب، والتركيز على التمسُّك بوكالة «أونروا» والعمل من أجل استمرار خدماتها، باعتبارها الشاهد العيان على نكبة فلسطين، وبما تمثله من شاهد دائم على الجريمة الصهيونية المقترفة في حقّ شعبنا، وما تجسّده من التزام سياسي وأخلاقي من قبل المجتمع الدولي بمسؤوليته وتطوير التفويض الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة لوكالة الغوث الخدماتي والإنساني، وإفشال كلّ المحاولات الدولية الجارية وحلّ قضية العجز في الميزانية، وهنا من الضروري أن تكون التحرُّكات والاعتصامات الشعبية حضارية، وتجنّب أيّ إشكال مع أطباء وموظفي «أونروا» لأنهم لا يتحمّلون مسؤولية القرارات التي تصدر من المدير العام ومكتب الرئاسة.

ختاماً، لا بدّ من القول إنّ على المجتمع الدولي أن يتحمّل مسؤوليته من خلال توفير موازنة وكالة «أونروا» من خلال توفير الدعم والمساعدات المالية من قبل بعض الدول المانحة، إن كان على مستوى برنامج التعليم أو البرنامج الصحي من خلال توفير خدمات صحية وعلاجية للاجئين، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه في الحرية وتقرير المصير والعودة. ففلسطين ليست يهودية، ولن تكون إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حرّ وديمقراطي، ومن دون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو بين النكبة والاستسلام.

* كاتب سياسي

قبل التوقيع وبعده... هكذا نجحت إيران وحلفاؤها مرتين

◆ روزانا رمّال

منذ أن بدأ التفاوض حول ملفها النووي وفي أقسى الظروف التي يمر بها حلفاؤها، لفتت الديبلوماسية الإيرانية الأنظار إلى قدرتها على إثبات صحة المواقف التي انتهجتها، ومن بينها بعض ما أثار الجدل وما فُسِّر ضعفاً أو عجزاً إيرانياً، فتبين في ما بعد أنه قدرة على إدارة الأمور ودراية بما يفكر فيه الخصم.

إيران التي عتب عليها كثر بسبب الرويّة التي تظهرها دائماً في المواقف والتي لا تأخذها إلى ردود فعل متسرعة، ولو كانت بوجه حقّ، لم تهتز قيد أنملة أو تتأثر بهذه الانتقادات ولو أتت من حليف أو صديق، فهي على ما يبدو غير مستعدة للتنازل عن ثوابت ديبلوماسية وفكرية تعتقد بنجاعتها، وإذ بها تتحوّل واقعاً.

منذ الاتفاق بين إيران والدول الغربية على إقفال الملف النووي سلمياً، راهنت الأطراف المعترضة كافة على عدم النجاح في الوصول إلى خواتيمه السعيدة، لأنّ إيران التي تدعم حركات إرهابية، في نظرها، بتصنيف المتضرِّرين منها غير قادرة على الانضباط أو ضبط حلفائها ولن تستطيع السيطرة على الأحداث المُتسارعة وعلى وابل الضغوط التي ستتعرض لها كخطة معتمدة لإفشال شهادة النجاح الأممية بالالتزام بمقرّرات الاتفاق.

أسهل شيء بالنسبة إلى أعداء إيران وخصومها مثل «إسرائيل» والسعودية، كان استفزازها من أجل الانجرار إلى مشهد يضع البدء بتنفيذ مقررات البيان في خطر، وعلى هذا الأساس حفلت الأشهر التي تلت إعلان الاتفاق بمحطات مفصلية وقاسية عدة عاشتها إيران التي وُضعت أكثر من مرة في مواقف لا تُحسَد عليها، وكان واضحاً أنها جاءت ضمن مخطط جرّها نحو الوقوع في الفخّ. وفي هذا الإطار، برز التقاء المصالح السعودية و«الإسرائيلية» بشكل أكبر منذ توقيع الاتفاق فتكثف العمل وازدادت الضغوط.

لم تكن حادثة بحجم كارثة الحج في منى سهلة التلقُّف بالنسبة لإيران وهي التي خسرت فيها مَن لهم مكانة ومهابة تكفيان لاعتبار الحادثة مقصودة ومندرجة ضمن إطار الحرب عليها أو اختلاق مشاكل معها، خصوصاً أنّ السعودية لم تُظهر أي تعاون من أجل التحقيق بالحادث أو حتى البتّ في موضوع الضحايا. من هنا أدركت إيران أنّ وراء هذا التعاطي استفزازاً مقصوداً حتى لناحية إخفاء الجثث وإصدار تصريحات ملتبسة، لا بل وعدم الاعتذار حتى الساعة. الأمر نفسه يتعلق بإعدام السلطات السعودية الشيخ نمر باقر النمر الذي يمثل رمزاً هاماً، وهو من العلماء الذين تدعمهم إيران وتعرف أنّ التهمة المسنودة إليه ما كانت لتكون لولا اعتبارها تعاملاً مع جهات خارجية، وتلقيه دعماً من أجل الانتفاض على نظام آل سعود، هذا بالإضافة إلى خطورة إعدام رجل دين شيعي وما له من تداعيات على النفوس المؤيدة في العالم الإسلامي، وإيران جزء لا يتجزأ من استقراره.

توقّع البعض أن يكون لإيران بعد إعدام الشيخ النمر ردّاً قاسياً في أي موطن من مواطن نفوذها، فتتلقاه السعودية رسالة قاصمة، في حين توقع البعض الآخر أن تسمح إيران للفوضى بأن تعمّ في شوارعها وشوارع دول الخليج واقتناصها فرصة لإعادة إحياء فرص المعارضة الخليجية في البحرين والسعودية للثورة مجدّداً، لكنّ هذا كله لم يحصل حتى الساعة، أي حتى ساعة الإعلان عن البدء بتنفيذ الاتفاق ورفع العقوبات المالية، ويضاف إلى هذه الاستفزازات عدد كبير من الخلايا بتهمة التعامل مع إيران، عدا عن محاولات عزلها ديبلوماسياً، خليجياً على وجه الخصوص، والضغط على حلفائها وأبرزهم حزب الله، مع حرب مفتوحة على اليمن عشية التوقيع على الاتفاق، لكنّ إيران لم تُستدرج إليها.

أحد الاستفزازات التي كان من المُمكن أن تقع فيها إيران بطريقة غير مباشرة كان اغتيال «إسرائيل» عميد الأسرى الشهيد سمير القنطار في دمشق، وذلك من أجل استدراج حزب الله حليفها أو حتى سورية إلى حرب أو عملية عسكرية تُتهم إيران على إثرها بدعم حليفيها سورية وحزب الله لتعريض أمن «إسرائيل» للخطر وفتح ملفات تزيد الأزمات تعقيداً، وهذا يتقاطع مع أسلوب «إسرائيل» نفسه عندما استهدفت، قبل التوقيع على الاتفاق النووي، موكباً لحزب الله في القنيطرة واغتالت ضابطاً إيرانياً رفيع المستوى والشهيد جهاد مغنية نجل القائد الشهيد عماد مغنية، وحينها أيضاً لم تُستفزّ إيران ومعها حزب الله والقيادة السورية أو تدعو إلى الانجرار إلى ردّ انفعالي يأخذ المنطقة إلى حرب فتنجح «إسرائيل» في استفزازها لطهران وتفسد كلّ مساعي إنجاح الملف.

نجحت إيران، ومعها حلفاؤها، مرتين إذا قبل التوقيع وقبل التنفيذ في عدم الانجرار والوقوع في تجاهل متلازمة الوقت التي رفعتها إيران كعنوان عريض في أولوياتها، فكانت أن تحركت بروزنامتها سياسياً وديبلوماسياً، وفقاً لأولوية الانتصار في الملف النووي ورفع هذا الإنجاز دولياً والذي سيجعل منها دولة قرار واستقرار تدخل معه أي طاولة للمفاوضات مع حلفائها بقوة فلا شيء بعد يدعو إلى القلق.

أخيراً، تدرك إيران أنه لولا حلفائها، وأبرزهم حزب الله والدولة السورية والرئيس السوري بشار الأسد، ولولا ثباتهم وانسجام الحلف في ما بينهم، لما استطاعت ضبط إيقاع الأحداث وإحراز النصر وهي اليوم تهديه إليهم من دون استثناء. فهم شركاء رئيسيون في صناعته وكلّ مفاعليه داخلياً وخارجياً والأيام المقبلة ستكشف الأكثر.

خفايا

رأى وزير سابق أنّ رئيس حزب القوات سمير جعجع وضع نفسه في موقف لا يُحسد عليه، فإذا تراجع عن «تسريباته» بشأن دعمه ترشيح العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، رداً على دعم الرئيس سعد الحريري ترشيح النائب سليمان فرنجية، خسر الكثير في الشارع المسيحي، وإذا مضى من دون التفاهم مع السعودية، يدرك أنه سيدفع «أثماناً باهظة»...

بري يرأس اجتماعاً نيابياً لبحث معالجة الضغوط المالية على لبنان

بري مترئساً الاجتماع في عين التينة

ترأس الرئيس نبيه بري في مكتبه في عين التينة بعد ظهر السبت، اجتماعاً ضمّ النواب: محمد قباني، ياسين جابر، باسم الشاب، روبير فاضل، وآلان عون، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان.

وجرى عرض ما يتعرض له لبنان من ضغوط مالية واقتصادية وكيفية معالجتها.

وكان الرئيس بري استقبل المستشار الثقافي في السفارة الإيرانية في لبنان محمد مهدي شريعتمداري.

مجلس النواب يستضيف أعمال الدورة 18 للاتحاد البرلماني

الشوابكة: لتعزيز التعاون بين المجالس العربية

خلال إطلاق الدورة في بيروت

استضاف المجلس النيابي اللبناني أعمال الدورة الـ18 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، في حضور ممثلين عن 9 برلمانات عربية، تحضيراً للمؤتمر الـ23 للاتحاد المنتظر عقده في آذار المقبل، برئاسة الرئيس نبيه بري الذي انتخب أخيراً في مؤتمر جنيف ويتسلم مهمّاته في آذار.

وافتتحت اللجنة أعمال دورتها في مبنى المجلس برئاسة وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية فيصل الشايع الذي شدّد في كلمته على «توحيد الجهود العربية والدولية لمواجهة الإرهاب المُتمادي»، مؤكداً أنّ «الانتهاكات التي يقوم بها الكيان الصهيوني للمعاهدات والمواثيق الدولية والقمع والقتل الذي يمارسه في حقّ الشعب الفلسطيني هو أحد أسباب زيادة الإرهاب».

ورحب النائب ميشال موسى خلال جلسة الافتتاح بالوفود البرلمانية العربية باسم الرئيس نبيه بري، وأكد أنّ «لبنان كان وسيبقى منفتحاً على إخوانه العرب، وساعياً إلى تعزيز دور الاتحاد البرلماني العربي».

وألقى الامين العام الجديد للاتحاد فايز الشوابكة كلمة شكر فيها بري والمجلس النيابي على استضافته لأعمال اللجنة التنفيذية، وشدّد على «العمل من أجل تعزيز دور الاتحاد البرلماني العربي والتعاون بين المجالس العربية»، كما شكر سلفه نور الدين بوشكوج على الدور الذي لعبه خلال ممارسته مهمّاته.

وناقش أعضاء اللجنة مسألة النصاب في ظلّ غياب بعض البرلمانات العربية لأسباب داخلية تتصل بظروف هذه البرلمانات نتيجة الأوضاع التي تمر بها بلدانها. ثم أقرّ المجتمعون الجدول الذي يتضمن مشروع موازنة الاتحاد للعام 2016، وخطة عمل الاتحاد، والتحضير للمؤتمر الثالث والعشرين المقبل.

إشارة إلى أنّ الدول المشاركة في الاجتماع، هي: لبنان، الكويت، الأردن، العراق، سورية، السودان، المغرب، فلسطين وسلطنة عمان.

حزب الله: إيران هي العمق الاستراتيجي لمحور المقاومة

فنيش متحدثاً في زوطر

...وقاووق في شحور

اعتبر وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية محمد فنيش، «أنّ هناك مشكلة حقيقية في أداء البعض بالنسبة إلى موضوع إخلاء سبيل ميشال سماحة، بحيث أننا بتنا أمام حالة من «الداعشية» السياسية في لبنان، التي لا تقبل الآخر وتسعى إلى تشويه الآخر من دون تقديم دليل».

وخلال رعايته حفل الإطلاق السنوي لبطاقة «أمير 2016»، في مدينة فرح - زوطر (النبطية)، بحضور شخصيات وفاعليات، قال فنيش: «تعاملنا مع الحادثة طيلة الفترة الماضية دون أن نتدخل وبلا أي تعليق، والآن صدر الحكم القضائي، فاحترموا حكم القضاء ولا تمارسوا هذا الترهيب».

وأضاف: «هناك مرحلة اخرى فيها حكم، كيف يمكن أن تكون هناك ثقة أمام هذا الترهيب الذي تمارسونة على القضاء»؟

ولفت فنيش إلى «أنّ هذا المسلك مع ما ارتكبه هؤلاء من ممارسات يهدّد آخر ما تبقى من هيبة مؤسسات الدولة ومن سمعة القضاء. فنحن تعاملنا مع القضاء في حالات أكثر حساسية يوم أصدر القضاء أحكاماً بإخلاء سبيل أو أحكاماً تخفيفية على عملاء إسرائيل، ولم نحرض الناس ونهاجم القضاء، ولم نخلق مشكلة في البلد، فإذا كانت هناك مشكلة فلنبحث عن القوانين لتبديلها أو تطويرها، إما أن نهدم سلطات قائمة، ونشكك ونحرض الناس في الشارع وتوجيه الاتهامات فهذا يسقط مرة أخرى صدقية هؤلاء الذين يتحدثون عن مشروع الدولة».

وختم: «تبقى المقاومة التي لا يريد البعض الإقرار بدورها مع تكاملها مع الجيش والشعب، الضمانة لحفظ وحماية الوطن».

ورأى نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله الشيخ نبيل قاووق أنّ «الاتفاق النووي الإيراني هو انتصار تاريخي وإنجاز استراتيجي يتصل بالمسارات والمعادلات الكبرى في المنطقة والعالم، فإيران انتصرت بصمودها ومقاومتها أمام غطرسة الدول الكبرى، وعندما تنتصر إيران فإنّ هذا الانتصار سيعزز ويقوي محور المقاومة في المنطقة، لأنّ إيران بعد الاتفاق النووي هي كما قبل الاتفاق النووي، أي هي العمق الاستراتيجي لمحور المقاومة».

كلام قاووق جاء خلال احتفال تكريمي أقامه «حزب الله» للشهيد محسن محمد خشاب في حسينية بلدة شحور الجنوبية، في حضور قيادات حزبية ورجال دين وفاعليات وشخصيات وحشد من أهالي البلدة والقرى المجاورة.

واعتبر قاووق أنّ «هذا الإنجاز التاريخي لإيران من خلال اتفاقها النووي شكل خسارة لإسرائيل والنظام السعودي، لأنّ إيران استطاعت أن تنتزع حقها، وأن تثبت مكانتها، وأن تحمي دورها أمام كلّ محاولات إسرائيل والسعودية لمحاصرتها، فعندما يشعر النظام السعودي بالفشل أمام إيران والشعوب في اليمن وسورية والعراق، وأمام استمرار الثورة والمعارضة السلمية في البحرين، فإنه يحبط وينفعل ويتوتر ويتخبط في سياساته في المنطقة، وبالتالي فإنّ خسارته تزداد بذلك، لأنّ النظام السعودي يرى أحقاده قبل أن يرى مصالحه في المنطقة، وهو النظام الدموي الذي لم يحصد إلا الإخفاقات، ويكفيه أنه لم يتمكن وبعد مرور عشرة أشهر على عدوانه، من إسقاط صنعاء، وكذلك في سورية فإنه وبعد خمس سنوات فشل من إسقاط دمشق، كما فشل في إعاقة وإفشال الاتفاق النووي الإيراني».

تترأس قُدّاساً على نية اللاجئين والمهاجرين في حريصا

الراعي: لدمجهم في الأوطان المستضيفة وتجنب التمييز الديني والعرقي والقومي بينهم

اعتبر البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي «أنّ ظاهرة الهجرة والنزوح واللجوء تعود إلى أسباب اقتصادية وسياسية، وإلى أوضاع الفقر والحروب والإرهاب والنزاعات والاعتداءات»، لافتاً إلى «أنّ الكنيسة في لبنان تولي اهتماماً خاصاً للحدّ من الهجرة بمواجهة أسبابها».

وفي عظة ألقاها خلال ترؤسه القداس الإلهي في بازيليك سيدة لبنان - حريصا على نية المهاجرين واللاجئين، قال الراعي: «توجه الكنيسة النداء، مع صراخ المهاجرين والنازحين واللاجئين والعاطلين عن العمل، إلى حكام الدول، لكي يستثمروا ثروات بلدانهم في النهوض الاقتصادي والإنماء الشامل، والاهتمام بمستقبل أجيالهم الطالعة. وتوجه النداء إلى الأسرة الدولية لمساعدة البلدان الفقيرة، وإيقاف الحروب، ووضع برامج تنموية ودعمها. فمن واجبها محاربة الفقر والجوع وتوجيه التوزيع العادل والمنصف لثروات الأرض، ومساعدة الشعوب للبقاء على أرض أوطانها حفاظا على هويتها التي تكون شخصية أجيالها. ومن واجب الأسرة الدولية العمل على الجمع بين اندماج المهاجرين واللاجئين في الأوطان المستضيفة وإغنائها والاغتناء منها على مختلف المستويات، والسعي الدائم إلى تجنب خطر التمييز الديني والعرقي والقومية المتشددة وكره الأجانب».

وأضاف: «في ضوء رسالة قداسة البابا فرنسيس، لا يمكن أن يتحمل لبنان أن يكون نصف سكانه من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين. نحن نشعر إنسانياً معهم وبأوضاعهم المذلة مادياً ومعيشياً، ونتضامن معهم ونطالب بمساعدتهم. ولكن، لا يمكن أن يكون استقبالهم على حساب اللبنانيين اقتصادياً وسياسياً».

وطالب «الأسرة الدولية بالتخفيف من الأعباء المادية والاقتصادية التي يرزح تحتها لبنان واللبنانيون، وفي الوقت عينه إنهاء الحرب في سورية والعراق وتأمين عودة النازحين إليهما في أقرب ما يمكن، قبل تفاقم الأخطار الناتجة عن وجودهم خارج بلدانهم، واستغلالهم من قبل المتطرفين والتنظيمات الإرهابية. ومن واجب الأسرة الدولية حل القضية الفلسطينية بإقرار الدولتين وعودة جميع اللاجئين إلى أراضيهم الأصلية».

وتابع: «فيما يدعو قداسة البابا فرنسيس حكام الدول لمعالجة أسباب الهجرة من بلدانهم، نوجه بدورنا نداء شديداً إلى المسؤولين في لبنان، ليدركوا أنّ الأزمة السياسية المتفاقمة بسبب خلافات الكتل السياسية والنيابية المؤدية إلى عدم الاتفاق حول مرشح أو مرشحين لرئاسة الجمهورية، من صفوفها أو من خارجها، وإلى عدم انتخاب رئيس للجمهورية منذ سنة وعشرة أشهر أي منذ 25 آذار 2014، وإلى تعطيل المجلس النيابي وعمل الحكومة، قد شلت الحياة الاقتصادية والتجارية والسياحية في لبنان. فتعاظم الدين العام، وغابت فرص العمل، وظلت الرواتب والأجور دون إمكانيات العائلات من القيام بواجباتها للتعليم والتطبيب وتأمين مستقبل أولادها وحفظهم على أرض الوطن. إنّ هذه الممارسة الشاذة والهدامة للعمل السياسي والمخالفة للدستور والقوانين، إنما فتحت الباب واسعاً، وما زالت، أمام آفة نزيف الهجرة التي تفرغ البلاد من خيرة أبنائها. هذه الممارسة مدانة بشدة، وقد بلغ شرها إلى إغراق البلاد بالنفايات، وتلوث الهواء، والتسبب بتفشي الأمراض، وتشويه طبيعة لبنان الجميلة».

سليمان: لم أشترط تسمية أحد العضوين في المجلس العسكري

أكد الرئيس ميشال سليمان عبر «تويتر»، تعليقاً على ما أوردته بعض الصحف والمواقع عن مطالبة كتلته و«الكتائب» بتسمية أحد العضوين في المجلس العسكري، مقابل تسمية الثاني من قبل رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، «أننا لم ولن نشترط تسمية أحد العضوين مقابل القبول بتسمية الثاني، كنا ولا نزال نطالب باحترام الآلية والمعايير وإبعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات».

وأضاف: «يتم تعيين أعضاء المجلس العسكري بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني استناداً للمواد 23 و24 و26 من قانون الدفاع وليس على قاعدة المحاصصة».